

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار رقم 566 لسنة 1991 بتشكيل

لجنة

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 9

السنة الثلاثون

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

<http://efc2003.yoo7.com/> 00218913662383

مشرف الموقع :

abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (566) لسنة 1991 م

بتشكيل لجنة

اللجنة الشعبية العامة ،

بعد الاطلاع على القانون رقم 13 لسنة 1990 م بشأن اللجان الشعبية ،
وعلى لائحة اجراءات اللجنة .

قررت

مادة (1)

تشكل - وفقا لاحكام هذا القرار - لجنة من كل من :-

رئيسا
أ) رئيس مصلحة التسجيل العقاري الاشتراكي والتوثيق
ب) مدير مصلحة الضرائب بأمانة اللجنة الشعبية

للخزانة

ج) مدير الادارة العامة للتخطيط والمتابعة
بأمانة اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي

وتعمير الاراضى

أعضاء
د) مدير الادارة العامة للتخطيط العمراني بأمانة
اللجنة الشعبية العامة للمراافق والاسغال العامة
ه) مدير الادارة العامة للمراافق والاملاك العامة
بأمانة اللجنة الشعبية العامة للمراافق والاسغال

العامة

و) مدير المكتب القانوني بأمانة اللجنة الشعبية

العامة للعدل

ز) مندوب عن مصرف ليبيا المركزي

مادة (2)

تتولى اللجنة المشكلة بموجب المادة السابقة المهام التالية :-

أ) دراسة الصعوبات التي تعرّض اللجان الشعبية للبلديات في اصدار القرارات
الخاصة بتحديد المساحات القياسية للوحدات الانتاجية في الأراضي

الزراعية وال محلات المهنية والحرفية ، واقتراح الحلول التي تساعد هذه المجلان على سرعة استصدار القرارات المشار إليها .

ب) اقتراح الضوابط والأسس التي تكفل استرجاع الديون العامة المستحقة على الأفراد من خلال تملك المساكن المملوكة للمجتمع ، والمزارع ، والقروض العقارية .

ج) دراسة الصعوبات التي تواجه الجهات المختصة بجباية الضريبة المستحقة على العقارات تنفيذاً لأحكام القانون رقم (2) لسنة 1986 م ، والقانون رقم (11) لسنة 1988 م بشأن السجل العقاري الاشتراكي ، واقتراح الحلول العملية التي تمكّنها من القيام بأعمال الجباية على النحو المطلوب .

د) دراسة الصعوبات التي تعيق تطبيق القانون رقم (5) لسنة 1984 م بتعديل بعض أحكام قانون تخطيط وتنظيم المدن والقرى واقتراح الضوابط والأسس التي تكفل تطبيق القانون المشار إليه من قبل الجهات ذات العلاقة .

هـ) دراسة آية صعوبات أخرى تواجه مصلحة التسجيل العقاري الاشتراكي والتوثيق ، والجهات الأخرى ذات العلاقة .

مادة (3)

لللجنة في سبيل إنجاز مهامها على الوجه المطلوب . أن تستعين بناءً على الاستعانة به من الفنيين والاختصيين بالجهات ذات العلاقة .

مادة (4)

على اللجنة أن تنتهي من أعمالها خلال أجل لا يجاوز ثلاثة أسابيع من تاريخ صدور هذا القرار . وعلىها أحالة تقرير بنتائج ما تتوصل إليه في هذا الشأن إلى اللجنة الشعبية العامة لا تخاذ مايلزم في شأنه .

مادة (5)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في 8/محرم/1401 ور
الموافق 20/ناصر/1991 م